صدق على النقل الجوي بين اليمن والأردن

البرلمان يوافق على انضمام اليمن لاتفاقية (برن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية

صنعاء / سبأ :

صادق مجلس النواب على إنضمام بلادنا الى إتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، وثيقة باريس المؤرخة في ٢٤ يوليو ١٩٧١م والمعدلة في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٩م، للتمتع بمزاياها وأهدافها المنصوص عليها في هذه الوثيقة مع مراعاة ما هو مسموح به من إستثناءات وتحفظات نصت عليها المادة (٢١) والمبين تفاصيلها في ملحق الإتفاقية الخاصة بالبلدان النامية وحتى تزول حيثياتها مع التأكيد على أن تقوم الحكومة بتصويب قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٣) لعام ٢٠٠٦م بإلغاء التحفظ المتعلق بالمادة (٢٨).

جرى ذلك في الجلسة التى عقدها المجلس أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي نائب رئيس المجلس وبعد إستكمال مناقشته للاتفاقية في ضوء تقرير لجنة الإعلام والثقافة والسياحة وعلى أثر إلتزام الجانب الحكومي بالتوصيات وكذا تصويته عليها وحازت على مصادقة المجلس وذلك بالنظر الى مزايا وأهداف الإنضمام لهذه الإتفاقية والمتمثلة في أن المصنفات الأدبية والفنية للمؤلفين من المواطنين اليمنيين سوف تتمتع تلقائيا بالحماية في جميع البلدان الأعضاء في الإتفاقية طيلة حياتهم ولمدة خمسين سنة بعد وفاتهم الأمر الذي يترتب عليه حصولهم على عوائد مالية تعمل على تحسين أوضاعهم ويؤدي الى تشجيع المؤلفين على مضاعفة الإنتاج والإبداع والإبتكار وتتيح لهم البحث عن ناشرين وموزعين لمصنفاتهم في البلدان الأعضاء في الإتفاقية.

ولأن البلد الذي ينضم الى هذه الإتفاقية يصبح طرفا في النظام الدولي لحماية حقوق المؤلفين مما يهيئ المجال أمام الإستثمارات الأجنبية في القطاعات الإقتصادية المختلفة وهذا يعطي بعداً اقتصاديا للانضمام إلى هذه الاتفاقية.

كما إن الإنضمام لهذه الإتفاقية يعكس رغبة وتوجه اليمن في إيجاد بيئة تشريعية وقانونية ملائمة لحماية حقوق المؤلفين في جوانب الملكية الفكرية الأمر الذي من شأنه أن يرسخ علاقة وتعاون اليمن مع سائر الدول الأعضاء في الإتفاقية.

فيما تعد عملية الإنضمام لاتفاقية برن من الخطوات الهامة التي تساعد على عملية تسهيل وتسريع إنضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية التي تسعى بلادنا خلال هذه المرحلة الى الانضمام إليها بإعتبار إن إتفاقية برن هي إحدى الإتفاقيات التي تلتزم بها الدول الأعضاء في المنظمة في إطار تنفيذ أحكام اتفاقية الجوانب التجارية من حقوق الملكية الفكرية.

كما إن الانضمام لهذه الاتفاقية لايتطلب إقامة نظام قضائي خاص بحقوق المؤلف وإنما يخضع ذلك للنظام القضائي المتبع في كل دولة ،وبما أن بلادنا تتميز عن غيرها من البلدان الأخرى بغزارة وكثافة المعارف التقليدية والموروثات الشعبية وعلى أوسع نطاق بما في ذلك الإبداعات الثقافية والأدبية والفنية التي عادة ما تتعرض للانتهاك والقرصنة وبهدف حصر وتوثيق تلك الأعمال في هذا السياق ... أكدت توصيات المجلس الموجهة للحكومة على إيجاد آليات عمل إدارية وفنية تنفيذية مناسبة للتعريف بجميع نصوص وأحكام هذه الوثيقة وبكل مرتكزاتها وأهدافها ،وذلك على مستوى القضاء والأجهزة التنفيذية المعنية ونشر وعي قانوني عام لدى عامة الناس والمستفيدين من مزايا هذه الوثيقة على وجه الخصوص وفي سبيل تفعيل نصوص وأحكام الاتفاقية لتوفير الحماية اللازمة للأعمال الفكرية والأدبية والفنية للمؤلفين والمبدعين اليمنيين وتشجيعهم على تقديم المزيد من العطاء والإنتاج المفيد والمزدهر وسرعة انجاز تعديل القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٤م بشأن الحق الفكري ،وإعداد مشروع قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة ،وذلك بمضمون وآليات ووسائل عمل تنفيذية حديثه تقوم على قاعدة تقييم لتجربة التطبيق خلال السنوات المنصرمة في هذا القطاع الحيوي الهام لتجاوز السلبيات ومراكمة الايجابيات وبالاستئناس والاستفادة من التجارب الناجحة المعتملة في الدول الشقيقة والصديقة ،وجعل هذين التشريعين يواكبان التطورات الحديثة الجارية في مجال رصد وتسجيل وتوثيق الأعمال الأدبية والفنية وحماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين والمبدعين وبما يحفزهم على مضاعفة نشاطهم الإبداعي المثمر كماً ونوعاً، ورفع مستوى الاهتمام بشئون الرصد والتسجيل والتوثيق للأعمال والنتاجات الفكرية والأدبية والفنية والإبداعية وكل أنواع وفنون الموروث الثقافي والفني والأدبي والفكري باستخدام التقنيات الالكترونية الحديثة لوسائل الرصد والتسجيل والتوثيق والإنتاج الإذاعي والتلفزيوني والطباعي، بغية الحرص على رصد وحفظ تلك المصنفات وتنظيم استخدامها بكل يسر وسهولة وحمايتها من النهب والتزوير والتشويه من قبل أي شخص أوجهة ممن يمارسون مثل تلك الأفعال.

كما أكدت توصيات المجلس للحكومة على أهمية اتخاذ الإجراءات السريعة اللازمة التي تكفل أنضمام بلادنا إلى مشروع الإتفاقية العربية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لما لذلك من اهمية في تواصل الرسالة الثقافية والأدبية العربية وتكاملها والدفاع عنها وليس ذلك فحسب بل وكذا تعزيز حضور وتفاعل المؤلفين والمبدعين اليمنيين في هذه الفعالية والمحفل العربي وبالتالي تعميق علاقات وتعاون بلادنا مع مختلف الدول العربية في مجال الملكية الفكرية وحماية حقوق المؤلفين العرب بشكل عام .

كما صادق مجلس النواب على اتفاقية النقل الجوي المبرمة بين حكومة بلادنا وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة والتي تهدف إلى تسيير رحلات جوية منتظمة بين اليمن والأردن وكذا تحرير سياسات النقل الجوي بين البلدين الشقيقين وتأمين سلامة الطيران المدني ونظرا لان هذه الاتفاقية لاتتعارض مع اتفاقية تحرير الأجواء بين الدول العربية.

من جهة أخرى استمع المجلس إلى المذكرة التفسيرية لمشروع قانون تعديل القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٣م بشأن الطيران المدني نظرا لمرور ما يقارب ١٤عاما منذ صدور القانون وحصل خلالها بعض المستجدات في حقل الطيران المدني مما تطلب تعديل هذا القانون ليواكب المستجدات في هذا المجال حيث كانت سلطات الطيران المدني وأنظمتها تفرض على شركات الطيران العاملة تقديم التعرفة الخاصة بتذاكر السفر إلى سلطات الطيران لاعتمادها قبل العمل بها ثم التحول إلى حرية السوق في هذا المجال .

والى ذلك رفعت سلطات الطيران المدني يدها عن اعتماد هذه التعرفات وترك أمر تحديد أسعار التذاكر للشركات سعياً إلى التنافس خدمة لجمهور المستخدمين للطيران، وكما أشارت المذكرة التفسيرية انه في ظل السياسة السابقة كان يمنع على بعض الشركات التي ترغب في تخفيض أسعار التذاكر إجراء هذا التخفيض حفاضاً على مصالح الشركات الأخرى، كما أن التوجه الدولي في مجال صناعة الطيران يتجه إلى تحرير الأجواء مما حتم إجراء بعض التعديلات على هذا القانون، وفي ضوء ذلك اقر المجلس إحالة مشروع القانون إلى اللجنة المختصة لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه بحضور الأخوة وكيل وزارة الثقافة نجيبه حداد و رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد حامد احمد فرج ووكيل الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد محمد عبدالرحمن عبد القادر، وسيواصل المجلس أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري أمس يقر:

إنشاء مركز تدريبي للسلطة المحلية

التوصيات الصادرة عن المراجعة السنوية للاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي للعام 2007م

الموافقة على تشكيل لجنة لمتابعة سير تنفيذ الإجراءات الوقائية لمكافحة الجراد الصحراوي

صنعاء/سبأ:

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس على مشروع القرار الخاص بإنشاء مركز تدريب السلطة المحلية ضمن اختصاص الإدارة العامة للتطوير المؤسسي والتدريب بوزارة الإدارة المحلية، وكلف المجلس وزير الإدارة المحلية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء المركز.

ويهدف المركز إلى تطوير وتنمية قدرات القوى البشرية لأجهزة السلطة المحلية ومواكبة المستجدات التي يشهدها نظام السلطة المحلية على كافة المستويات وتكريس المعارف النظرية وتحويلها إلى سلوك يمارس من قبل المتدربين أثناء تنفيذهم لمهام وظائفهم .

وسيتولى المركز وبالتعاون مع الجهات الإدارية والتدريبية والبحثية ذات الصلة تصميم وتخطيط الحقائب التخصصية والتدريبية المناسبة للاحتياجات التدريبية لمنتسبي السلطة المحلية والإشراف على تنفيذ البرامج المنبثقة عن هذه الحقائب وذلك من خلال استراتيجيات تصنيف الموارد البشرية والاحتياجات التأهيلية المتخصصة للسلطة المحلية وتحديد الاحتياجات التدريبية

إلى جانب تخطيط وتصميم البحوث الميدانية والاستشارات المتعلقة بأجهزة السلطة المحلية وكذا البرامج النوعية لأعضائها وغيرها من المهام الرامية إلى الارتقاء المستمر بمنتسبي الجهاز الإشرافي والتنفيذي والإداري للسلطة المحلية . وناقش المجلس تقرير وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بشان مستوى تنفيذ الموازنة الوظيفية للعام ٢٠٠٦م على المستويين المركزي والمحلي حيث تضمن التقرير جملة الإجراءات والخطوات التي اتخذتها الوزارة لتعزيز الإصلاحات الجارية في مجال الوظيفة العامة وإزالة التشوهات القائمة في هيكلها بما في ذلك الاستناد إلى المعايير الدقيقة في إجراء المفاضلات لجميع المتقدمين

لشغل الوظيفة عبر الوزارة والأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات ذات الأولوية المقدمة من قبل جميع الجهات .

وعلى ضوء مناقشته للتقرير شكل المجلس لجنة وزارية لمراجعته واستيعاب

الملاحظات المقدمة بشأنه على ان تقدم اللجنة نتائج أعمالها في تقرير شامل إلى المجلس في اجتماع قادم متضمنا القرارات اللازمة إزاء مختلف الجوانب التي تناولها تقرير وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بما في ذلك التحديد الدقيق للقواعد والإجراءات والتعليمات المنظمة لإعداد مشاريع الموازنة الوظيفية للأعوام المقبلة والإجراءات اللازمة لإيقاف أي تجاوزات تتم من قبل أي جهة واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المسؤولين عنها سواء في أمانة العاصمة أو في المحافظات .

واقر المجلس التوصيات الصادرة عن المراجعة السنوية للاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي للعام ٢٠٠٧م المنعقدة في النصف الأول من مايو المنصرم والتي أكدت على تعزيز مجموعة من الإجراءات التربوية والتعليمية اللازمة لتقوية البيئة المدرسية الجاذبة للطلاب بما في ذلك تطوير الأساليب التعليمية والمعرفية وتأكيد الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص إلى جانب المضي في بناء قدرات وزارة التربية والتعليم وفروعها وفقا لنتائج إعادة الهيكلة ووضع معايير وطنية للاختبارات ولقياس وتقييم أداء المتعلم والمعلم والإدارة المدرسية والتعليمية وتوجيه الاهتمام نحو إصلاح برامج التدريس قبل الخدمة في كليات التربية بما يتوافق مع احتياجات وزارة التربية والتعليم وتطوير المناهج وغيرها من التوصيات الرامية إلى تحسين نوعية التعليم في المرحلة الأساسية.

واطلع المجلس على تقرير وزارة الزراعة والري حول الإجراءات الوقائية لمكافحة الجراد الصحراوي وذلك بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة /الفاو/ بالاستناد إلى عمليات المسح الميداني التي أجرتها الوزارة والمنظمة على عدد من المناطق المتوقع تكاثر الجراد فيها خلال المرحلة المقبلة بالنظر إلى توفر العوامل المناخية المساعدة لعملية التكاثر .

ووافق المجلس بهذا الخصوص على تشكيل لجنة برئاسة الأخ وزير الزراعة والري وعضوية الوزارات المعنية لمتابعة سير تنفيذ الإجراءات الوقائية لمكافحة الجراد الصحراوي واتخاذ ما يلزم من قرارات إضافية لتحقيق السيطرة على الوضع الراهن للجراد الصحراوي ومنع انتقاله من مناطق تواجده إلى أية أماكن أخرى على مستوى الجمهورية .

وفيما يتعلق بفعاليات الأخوة الوزراء على المستوى الخارجي، اطلع المجلس على تقرير الأخ نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي حول نتائج أعمال الدورة الخامسة للجنة المتابعة الوزارية لمجلس التنسيق اليمني –

السعودي المنعقدة بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية الشقيقة خلال الفترة ١٥–١٧ مايو المنصرم وذلك في الجوانب الاقتصادية والتجارية والتنموية بين البلدين الشقيقين، وعلى تقريره بشأن مشاركته في الاجتماع السنوي ال٣٢ لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية المنعقد بمدينة داكار السنغالية أواخر الشهر الماضي، وعلى تقرير الأخ وزير المياه والبيئة عن مشاركته في الدورة الـ ١٥ للتنمية المستدامة المنعقدة بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ٣٠ ابريل وحتى ١١ مايو ٢٠٠٧م إلى جانب التقرير المقدم من الأخ وزير شؤون المغتربين حول نتائج زيارته والأخ وزير الخدمة المدنية والتأمينات لكل من السعودية والإمارات وقطر وذلك خلال شهر مايو المنصرم .

في ختام مناقشات مجلس الشورى لتقرير التنمية الثقافية :

الشورى يعتبر مضامين البرنامج الانتخابي للرئيس دليل عمل لإنجاز استحقاق التنمية الثقافية

وكيل وزارة الثقافة يدعو لعقد مؤتمر وطني للسياسات الثقافية يفضي إلى وثيقة تنهض الوزارة بتنفيذها

صنعاء / سبأ:

اختتم مجلس الشورى مناقشاته لموضوع // التنمية الثقافية.. المفهوم وإشكالية المصطلح//، في الجلسة التي عقدها أمس الثلاثاء برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى.

وفي جلسة اليوم أجرى أعضاء مجلس الشورى نقاشاً مستفيضاً لتقرير اللجنة المختصة بشأن الموضوع، مجمعين على أهمية التقرير وموضوعه وصلته العميقة بمتطلبات النهوض الحضاري وتأكيد المعنى الروحي والقيمي للشخصية الوطنية.

وأكدت المناقشات على المضامين القيمة للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية والتي شملت كل الأولويات المتصلة بتنمية الثقافة، واعتبارها دليل عمل لإنجاز استحقاق التنمية الثقافية مع التأكيد على أهمية توفير الغطاء المادي للأنشطة الثقافية والاعتناء بمقومات الثقافة الوطنية.

واعتبرت المناقشات الثقافة أساساً مهماً في تكوين المجتمعات وفي تحديد اختياراتهم الفكرية والاجتماعية والاقتصادية.. مشددة على أهمية العناية بقيم الثورة والجمهورية والقيم المدنية، كأحد أهم المجالات التي يجب أن تُعنى بها الثقافة والمناشط المرتبطة بها.

كما شددت المناقشات على أهمية إشاعة ثقافة الحوار والتسامح والوسطية والاعتدال ونبذ العنف والغلو والتطرف والتقطع والفوضى، وعلى اعتبار التعليم مدخلاً أساس من أجل إيجاد تنمية ثقافية حقيقية، وهو ما يستدعي التأكيد على خيار توحيد التعليم باعتباره خط الدفاع الأول عن قيمنا الوطنية من الأفكار الضالة والمنحرفة، وأحد أهم الضمانات الكفيلة بتأسيس بيئة ثقافية تحتفي بقيم الاعتدال والوسطية.

وأثنت المناقشات على ما احتواه التقرير من مقترحات وتوصيات بشأن العناية باللغة العربية، وأكدت في هذا السياق على أهمية تطوير المنهج والدراسات المرتبطة باللغة العربية باعتبارها الجوهر الحضاري للأمة.

التأكيد على إعطاء مساحة مناسبة للمادة الثقافية في منهج التعليم العام

المناقشون يشددون على إشاعة ثقافة الحوار والتسامح والوسطية والاعتدال ونبذ العنف والتطرف

ودعت المناقشات إلى إعطاء الأولوية لمجالات أخرى عديدة تتصل بثقافة الإبداع، لتشمل مختلف مجالات العلوم والمهارات، وتعزيز البنية التحتية للثقافة، وإيجاد تنسيق حقيقي وفعال بين المؤسسات الثقافية والتعليمية والإعلامية.وحثت المناقشات الجهات المعنية بالثقافة على الاستفادة القصوى من الإمكانيات الهائلة لتقنية الاتصال لتحقيق التنمية الثقافية،والعمل بشكل موازٍ على تفادي مخاطر الهيمنة الثقافية التي تحملها تلك التقنيات وبما يقلل إلى أدنى مستوى من تأثيرات ذلك الغزو على ثقافة مجتمعنا وقيمه وأولوياته.

وتطرقت المناقشات إلى موضوع النشء في سياق العناية بتأصيل الثقافة الوطنية، حيث أكدت المناقشات على أهمية إعطاء المادة الثقافية المساحة المناسبة في منهج التعليم العام، وبما يساعد على إنشاء جيل تسوده روحُ الاهتمام بالثقافة ويتمتع بالمستوى المطلوب من التثاقف.. داعية إلى إعطاء الأولوية لتوصيات المنظمة الدولية "اليونسكو" وبرامجها وخصوصاً ما يتعلق منها بحماية التراث المادي والثقافي للبلاد.

وقد تحدث أمام المجلس الأخ هشام علي بن علي وكيل وزارة الثقافة، الذي أثنى على المضمون القيم لكلمة رئيس مجلس الشورى في مستهل الاجتماع.. منوها بما تضمنه تقرير اللجنة المختصة وخصوصاً ما يتعلق بتحديد مفهوم الثقافة، معتبراً أن تحديد مفهوم واضح لكل ما هو ثقافي يعد ضمانا لتحقيق التنمية الثقافية المنشودة.

وأشار في كلمته إلى أهمية توجيه الاهتمام بمفاهيم التنوع الثقافي الخلاق والذي ينتظم في إطار اتفاقية دولية ترعاها اليونسكو... مشيداً بالمقترحات التي تضمنها تقرير المجلس بشأن السياسات الثقافية، وقال" إنه من الضروري عقد مؤتمر وطني للسياسات الثقافية يفضي إلى وثيقة ملزمة بالسياسات الثقافية التي ينبغي أن تنهض بتنفيذها وزارة الثقافة"، منوها بالتوصية التي دعت إلى إنشاء مجلس أعلى للثقافة بهدف تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية بالثقافة التعليمية والإعلامية.

وتحدث الأخ محمد هادي طواف وكيل وزارة التربية والتعليم مؤكداً الحاجة إلى إعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة للسلطة المحلية وحصر الإشراف على الشأن التربوي والتعليمي بوزارة التربية والتعليم، وهو التوجه المعمول به في بلدان ذات خبرة راسخة في مجال السلطة المحلية، وقال : "إن من شأن ذلك أن يشكل ضمانة للحيلولة دون الخروج عن مبدأ واحدية التعليم، والذي يوفر بيئة مناسبة لنمو الأفكار المتطرفة والمنحرفة والنزعات المذهبية ويغذي نزعة الماضي الظلامي".

وتحدث أمام المجلس أيضاً الأخ أحمد العشاري وكيل وزارة الشباب والرياضة المساعد لقطاع الشباب، والذي أبرز توجهات الوزارة بشأن تعزيز المضمون الثقافي للأندية الرياضية والشبابية.. موضحاً "إن الوزارة بدأت وبالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية إنشاء مكتبات في الأندية الرياضية" وأنّ التوجهات المستقبلية تهدف إلى إنشاء مؤسسة للطباعة والنشر لتشجيع الشباب والعناية بإبداعاتهم.وأبرز العشاري الدور الكبير الذي أسهمت به جائزة فخامة رئيس الجمهورية في تحريك المشهد الثقافي في قطاع هام من قطاعات المجتمع وهو الشباب.. مشيراً إلى الاستعدادات لإقامة مخيمات النشاط الصيفي للطلاب، حيث تتهيأ الوزارة لاستقبال مائتي ألف طالب وطالبة في إطار برامج النشاط الصيفي.

هذا وقد قرر المجلس في ختام المناقشات تشكيل لجنة لصياغة التوصيات الخاصة بالموضوع اللجنة المختصة بالمجلس وممثلين عن وزارات الثقافة والتربية والتعليم والشباب والرياضة.

وكان المجلس قد استمع في مستهل الاجتماع إلى قراءة لمحضر جلسته السابقة وأقره بحضور الأخوة: الدكتور أحمد سالم القاضي نائب وزير الثقافة، ومحمد هادي طواف وكيل وزارة التربية والتعليم، ومحمد لطف غالب مستشار وزارة الثقافة وأحمد الخوربي رئيس المكتب الفني بالوزارة، وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.

الأرحبي يؤكد حرص اليمن على تعزيز التعاون الأمني مع إيطاليا

صنعاء/ سبأ:

أكد الأخ عبد الكريم الأرحبي ، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وزير التخطيط والتعاون الدولي ، حرص اليمن على الاستفادة من الخبرات العسكرية والأمنية الايطالية في تطوير الإمكانيات التقنية الخاصة بمراقبة السواحل اليمنية الممتدة على البحرين الأحمر والعربي. ولدى لقائه امس نائب وزير الدفاع الايطالي/ جانلور بنزو فورتشيري/ والوفد المرافق له الذي يزور اليمن حاليا وبحضور سعادة ماريوبوفو سفير إيطاليا بصنعاء ، عبر الأرحبي عن تقدير الحكومة اليمنية للاهتمام الذي تبديه الحكومة الإيطالية لدعم وتعزيز الجهود القائمة لتطوير القدرات التقنية والبشرية لقوات خفر السواحل اليمنية،

وأشار إلى إن افتتاح مركز العمليات الخاصة بمراقبة خفر السواحل اليمنية والمقرر أن يتم غدا(اليوم الأربعاء) سيمكن قوات خفر السواحل اليمنية من إحكام السيطرة الرقابية على ما يقدر بـ ٤٠٠كيلو متر من السواحل اليمنية ، مؤكدا إن المركز يجسد الحرص المشترك للبلدين الصديقين في توطيد وتطوير التعاون الأمني القائم بينهما .

واستعرض الوزير الأرحبي المعضلات الأمنية التي تعانيها اليمن نتيجة الامتداد الشاسع للشريط الساحلي اليمني والذي يعد الأطول في المنطقة مما يستدعي تطوير القدرات التقنية والبشرية لقوات خفر السواحل اليمنية لتتمكن من إحكام السيطرة الرقابية على السواحل اليمنية والتصدي لأية محاولات للتسلل غير المشروع الى أراضي اليمن وتعزيز جهود الحكومة اليمنية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب . مؤكدا على أهمية توسيع نطاق التعاون اليمني الإيطالي ليشمل مجالي التأهيل والتدريب للدارسين اليمنيين في الأكاديميات المدنية والأمنية والعسكرية المتخصصة وكذا الاستفادة من الخبرات الايطالية في مجال الطب العسكري. وتطرق الأرحبي إلى الخطوات الجارية لتأهيل الاقتصاد اليمني بما يمكنه من الاندماج في الاقتصاديات الخليجية، مشيرا الى أن اليمن يتطلع إلى قيام ايطاليا والدول المانحة بدور فاعل في دعم مشروع الاندماج اليمني- الخليجي ، منوها أن اندماج اليمن في المنظومة الإقليمية الخليجية سيمثل عامل استقرار حيوي للمنطقة ، معبرا عن أمله في رفع مستوي الدعم الإيطالي المقدم لليمن في ضوء عمق وعراقة العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين. من جهته أعرب نائب وزير الدفاع الإيطالي عن سعادته والوفد المرافق له بزيارة اليمن ..مشيدا بما لمسه من مظاهر تقدم تنموي مضطرد وبما حققته اليمن من انجازات على صعيد ترسيخ الممارسة الديمقراطية.. منوها في هذا الصدد بالسمعة الدولية الطيبة التي تتمتع بها التجربة الديمقراطية اليمنية،كونها أنموذجا يتميز بالخصوصية الوطنية للتعاطي الخلاق مع استحقاقات المرحلة . وأشار المسؤول الإيطالي إلى الخصوصية التي تتسم بها العلاقات اليمنية – الإيطالية ، مؤكدا إن التعاون القائم بين البلدين الصديقين يمتد الى حقب تاريخية خلت الأمر الذي عكس نفسه على حاضر هذه العلاقات ومستقبلها.. موضحا أن ايطاليا تنطلق في توجهاتها لتعزيز وتطوير العلاقات الثنائية مع اليمن من حميمية الأواصر التاريخية التي تربط البلدين وتمثل حافزا لرفع مستوي التعاون الثنائي القائم بما يتواءم وعراقة هذه العلاقات. وأكد نائب وزير الدفاع الايطالي إقامة مركز العمليات الخاصة بمراقبة خفر السواحل اليمنية يجسد حرص ايطاليا على توطيد التعاون الأمني مع اليمن وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز القدرات التقنية والرقابية لقوات خفر السواحل اليمنية لإحكام السيطرة الرقابية على حركة الملاحة الكثيفة في المنطقة ، معبرا عن استعداد ايطاليا تقديم كافة أوجه الدعم الفني واللوجستي بهذا الصدد وتفعيل التعاون في مجال الابتعاث الدراسي للدارسين اليمنيين في الأكاديميات الإيطالية المتخصصة وكذا تعزيز القدرات اليمنية في مجال الطب العسكري .

مناقشة الإجراءات التنفيذية لإعداد الموازنة وخطة البرنامج الاستثماري للعام المالي 2008م

عدن / وداد شبيلي:
تـ / محمد عوض

ترأس الاخ احمد محمد الكحلاني محافظ محافظة عدن صباح امس في ديوان المحافظة اجتماعا للجنة الخطط والموازنة بحضور الاخ عبدالكريم شائف امين عام المجلس المحلي بالمحافظة ورؤساء اللجان التخصصية في المجلس المحلي في المحافظة ومدير التخطيط والتعاون الدولي ومدير عام مكتب المالية ومدير عام مكتب الخدمة المدنية والتأمينات.

وناقش الاجتماع الاجراءات التنفيذية لاعداد الموازنة وخطة البرنامج الاستثماري للعام المالي ٢٠٠٨ وفقا لاحتياجات كل مديرية في المحافظة.وكلف الاجتماع مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالاستمرار في مهامه واللقاء بمدراء عموم المديريات لتحديد اولويات المشاريع الجديدة للعام القادم.

المهندس مجور يرأس اجتماعا لمناقشة الأوضاع التنموية بمديرية المحفد وافتتح معرضا للبيئة

التأكيد على استكمال مشروع مياه المحفد والإسراع في مد التيار الكهربائي للمديرية

زنجبار / سبأ :

ترأس الأخ المهندس فريد احمد مجور محافظ محافظة أبين أمس اجتماع ضم مدراء عموم التربية والتعليم والصحة والمياه و الزراعة و الري بحضور مهدي محمد الحامد رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي بالمحافظة ومحمد احمد النخعي مدير عام مديرية المحفد.

ناقش اللقاء عدد من المواضيع المتعلقة بتحسين الأوضاع التنموية والخدمات الأساسية المرتبطة بحياة المواطنين.

وأكد المحافظ على أهمية الارتقاء بنشاط المجلس المحلي في المديرية و العمل معا مع مختلف فروع الوزارات والمصالح الحكومية بغية التغلب على الصعاب التي تواجهها المديرية من خلال تحديد أوجه القصور والعمل بروح الفريق الواحد من اجل إحداث الأثر الايجابي و الانطلاقة الحقيقية نحو تنفيذ المزيد من المشاريع في مختلف القطاعات.

وخرج الاجتماع بعدد من المعالجات الهادفة إلى تحسين أوضاع المديرية منها استكمال مشروع مياه المحفد و الإسراع في مد التيار الكهربائي للمديرية عبر محافظة شبوة و اعتماد أربعين وظيفة تربوية.

كما كلف الاجتماع الجهات المختصة في مكتب الصحة بالمحافظة بتنفيذ حملة لمكافحة الملاريا و توزيع ثلاثة آلاف ناموسية للمديرية .